فيه تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجح الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني
جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال لا بد من خمس او سبع القياس على
تكبير صلاة العيد ووجه من قال لا بد من ست تعديم الشافعي السين اذ ذلك عدد
الافلاك العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما يكبره به الملائكة الافلاك كلها
وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير
لزيادة بعد ذلك الميت عن صفات الحق تعالى قاله ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في التكبيرة الاولى فقط مع قول
الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف ومنوخاص بالاكابر الذين يعرفون
عظمة الله عز وجل ويديه حانون حضرته بادئ تكبيرة فلا يخرجون منها حتى ينزعوا من
الصلاة والثاني مشدد ومنوخاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى الملك
المعرفة ولا يكاد احدهم يدخل حضرة الله تعالى بادئ تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
الله المرة بعد المرة ثم تدخل وينزع يديه عند كل خلو لانه قد وجد يديه على حضرة
الله عز وجل قاله ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى
فرض مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يتعين شيء من القرآن فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من القرء وهو
الجمع فهو يقرنا كالجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه الحضور الخاص على وجه
الاكرام والتنعيم بمشاهدته ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لقي به بفضل
لروح الجميعة بحضرة ربه فلا يحتاج المرأة قرآن يجتمع بها بخلاف الدعاء للميت
لا يستغني احد عنه لاحيا ولا ميتا قاله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسقط
من صلاة الجنازة تسليمتين مع قول احمد وهو المشهور عند مالك انه يسلم واحدة
عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انتفاء الحصول الامان
للميت من الجهتين ووجه الثاني انتفاء الحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك
اشارة الى انه ليس لنا معرفة الا بظاهره فقط دون سريرته فكان الجانب الايسر
موضوعة سريرته فنزكنا اعطاءه الامان من جهتها لجهلنا بها ونسلم لله تعالى
في عبيده وهو خاص بأهل الادب فانهم لا يجرؤون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلكل
امام مشهد فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام

يتبع

يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول ابي حنيفة واحمد انه ينتظر تكبيرة
الامام ليكبر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني مشدد ومنوخ يشتد
وجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت بالقراءة والدعاء
اول الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله في قبول
شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على الامر المأموم
به الفاتحة امامه في صلاة الجماعة في اي حزء ادركه معه وان عسب له ووجه من يقول
انه ينتظر تكبيرة الامام كونها شفاعة والامام هو الشافع حقيقة والمأموم
كالمؤمنين على عليه فكان من الادب انتظار تكبيره لان كلا مأموم محسوس في اسوة
امامه لا يعرف من امور الحق تعالى الا ما جاءه على يد امامه كما يعرف ذلك اصحاب
الكشف ومن ذلك قول احمد ان من فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر وهو
مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يصلي عليه ما لم يبل الميت وقبل ابدا
فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولهو يرد لنا في ذلك نص فكان كالدعاء لمن
مات من اخواننا فقد عوله ما دمنا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي تخصيص
صحة الصلاة على القبر بمن كان من اهل فرضها وقت الموت وشرط ابو حنيفة ومالك
في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصلي عليه وكل من هذه الاقوال
وجه ومن ذلك قول الشافعي واحمد بصحة الصلاة على الغائب مع قول ابي حنيفة ومالك
بعدم صحتها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول
ذلك خصيصة للنجاشي فلا يقاس عليه على انه ما تم غايب عند اهل الكشف كل
جميع من في الوجود حاضر في رؤية البصيرة للاصاغر وذليل
الاكابر حديث زويت لي الارض فرأيت مشارقها ومغاربها وكل مقام كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون لخواص امته ما لم يرد نص بخلافه ومنا اسرار
يدخرها اهل الله لا تنشر في كتاب ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه لا يكره الدفن
ليلا مع قول الحسن يكره فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
بالاكابر من اهل الادب فان الليل بمثابة ازخاء الملك الستر بينه وبين الناس
ورفع الميت بمثابة ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحاكم
بين العباد وان كان الحق تعالى لا يحجبه حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في اماكن